

واقع استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية ومدى مساهمته فيها من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين

نوال بزقاري - طالبة دكتوراه سنة الثالثة LMD - جامعة ابو القاسم سعد الله بوزريعة الجزائر 2

كريمة جوال - طالبة دكتوراه سنة الثالثة LMD - جامعة ابو القاسم سعد الله بوزريعة الجزائر 2

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على واقع استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية ومدى مساهمته فيها من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين وباستخدام المنهج الوصفي، وتطبيق اداة الدراسة من إعداد الباحثان على عينة عشوائية من الأساتذة الجامعيين، من كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة قوامها (40) أستاذا وأستاذة، وظهرت النتائج ما يلي:
يساهم المنهج العلمي في التنمية المحلية بدرجة متدنية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

-تحديد صعوبات تحول دون استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية وهي مرتبة كالتالي:

- 1-عدم ربط الجهود البحثية بأهداف التنمية المحلية.
 - 2-مقاومة التغيير.
 - 3-محدودية الثقة بالباحثين.
 - 4-محدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق المنهج العلمي.
 - 5-نقص الثقة بمناهج البحث العلمي.
 - 6-الاعتماد على الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات....
- الكلمات المفتاحية:** المنهج العلمي-التنمية المحلية-الاستاذ الجامعي.

Abstract:

The following study aims at identifying the current situation of applying the scientific method on local development and to what extent does the scientific approach help us in understanding the

situation of local development. The viewpoint of university professors, the descriptive method and the use of the necessary tools for the study have all been relied upon in this study at hand .

The study is conducted by 2 researchers from the university of djelfa, faculty of the humanities and social science and a random sample of 40 university professors were surveyed, the results were as follows:

-the scientific method is of little influence on local development according to university professors

-difficulties that stand against the use of the scientific method on local development are :

1-research efforts are not linked or does not have a relationship with the goals of local development .

2- the resistance to change

3-researchers are not trusted

4-the lack of confidence in the scientific method as key to solve problems

5-the lack of trust in the scientific methods

6-the reliance on improvisation and randomness in decision-making

Key words: local development, university professors, the scientific method

مقدمة:

يعد عصرنا الحالي عصر العلم والتكنولوجيا لاسيما وان الثورة العلمية والتقنية مستمرة، وتزداد عمقا يوما بعد يوم في مجمل مناحي الحياة، ويعد التطور والتقدم الذي وصلت اليه الدول المتقدمة اقتصاديا من خلال البحث العلمي ليس مجرد توفير السيولة المادية، فالمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج الى رأس مال بشري يقود عمليات التنمية في ظل التحولات الكبيرة في مستويات عديدة وفي شتى المجالات .

من أهم متطلبات المجتمع الوصول الى مراتب عالية في الابتكار التقني والتقدم التكنولوجي وهذا الامر لا يتأتى الا بتفعيل وتنشيط دور البحث العلمي وربطه بقضايا تنموية وفتح قنوات التواصل والتنسيق والتعاون بين مختلف قطاعات التنمية. إن حاجتنا الى الدراسات والبحوث العلمية اصبحت اليوم ضرورة للحصول على أكبر قدر من المعرفة الدقيقة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان اذ لا يمكن لبلد ما

مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج ابواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث العلمي .

1- الإشكالية:

نقل الغرب التراث الاسلامي وأضاف اليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة وظهرت معالم الاسلوب العلمي السليم، في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية (محمد زيان، 2002، ص12) والدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال العلوم الطبيعية والكون أثبتت أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير المنطقي قد توفر لدى علماء المسلمين في بحوثهم واستكشافاتهم في مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم التطبيقي. واليوم تتسابق دول العالم في تسخير جميع الامكانيات المتاحة في خدمة العلم والعلماء فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة وجد الدعم السخي من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة لأنه يترجم أو يتحول الى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالبحث العلمي في هذه الحالة هو استثمار وليس ترفا أكاديميا عشوائيا، ذلك ان المواضيع التي يتناولها البحث العلمي بالدراسة ما هي الامحاولة جادة لإيجاد حلول للمشكلات الكثيرة والمتعددة التي تواجهنا في حياتنا اليومية والتي تشكل عقبة في سبيل تحقيق التقدم والنجاح، وعلى مستوى كل الاصعدة من ذلك تأتي الاهمية البالغة والبارزة للبحث والتنقيب ليس اي بحث ولكن ذلك الذي أعد وفق قواعد وأسس تؤكد صحة وسلامة النتائج والحلول التي خلص اليها.

وفي هذا الإطار تظهر العلاقة بين استخدام المنهج العلمي في النهوض بعجلة التنمية المحلية، وفي هذا السياق كشفت مختلف التقارير الدولية ان البحث العلمي يساهم في ما بين من النمو الاقتصادي، بحيث لم تتمكن الجزائر من تسجيل سوى 0.22% و5245

كإنجاز في الفترة ما بين 1998 و2002 وهو بطبيعة الحال رقم ضعيف جدا (عربي، 2016، ص45) فالمطلع على واقع البحث العلمي في البلدان العربية عامة والجزائر خاصة يلاحظ تلك الفجوة وانعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات المجتمع الانتاجية والخدماتية وبالتنمية المحلية ويلاحظ أن هناك الكثير من الصعوبات التي تعترض استخدام المنهج العلمي في عملية التنمية مما يؤثر سلبا في عملية التطور والنمو. وفي هذا الصدد قام نبيه عاقل بدراسة(1992) كان عنوانها البحث العلمي في الوطن العربي دور الجامعات ومسؤوليتها شملت هذه الدراسة 12 جامعة عربية توصل الباحث الى أن أهم معوقات البحث العلمي تتركز في ضعف الصلة بين الباحثين والجهات المسؤولة عن التنمية في الدولة، وكذلك ضعف الصلة بالقطاع الخاص(حفحوف فتيحة، 2007، ص63)، الا أن هناك بعض المجهودات حيث نذكر في هذا الصدد سعي الجزائر من خلال جهود الحكومات المتتالية الى وضع صيغ تحقق هذا المنحى ومنها القانون رقم 11-98-المؤرخ في 22 اوت 1998 حيث وضع أهداف اولية تتمثل في ضمان انفتاح البحث العلمي والتطور التكنولوجي واعادة الاعتبار لوظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات البحث العلمي وكذا تشجيع وتثمين نتائج البحث مما سمح بإنشاء 640 مخبر بحث يضم ما يقارب 14000 أستاذ باحث وتنفيذ 794 مشروع توجهه الوكالتان الوطنيتان لتطوير البحث الجامعي، والبحث في مجال الصحة وكذا قرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي.

(القانون الوزاري رقم 11-98 المؤرخ في 11 اوت 1998)

ولا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل بين البحث العلمي وتطبيقاته وبين التنمية في اي دولة في العالم، ويبدو جليا أن الدول المتقدمة بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى حدود حيث يعود التحسن في مستوى معيشة

أفرادها بنسبة 60 الى 80 بالمئة الى التقدم العلمي والتقني، بينما بعزى هذا التحسن بنسبة 20الى40 بالمئة الى وجود رأس المال البشري (فهد العرابي، 2011، ص11) إن تحقيق التنمية باعتبارها هدفا استراتيجيا يفترض ان يلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات واحتياجات الأجيال المقبلة يتطلب استحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تنتجه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات واعدة في هذا الشأن وهذا ما تأكده العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا ..التي استثمرت خلالها الامكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف المجالات والميادين، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والابتكار والاستثمار على أحسن وجه، ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع وجسر الهوة التي تفصل المجتمعات التي هي في طريق النمو على العالم المتقدم، لن يتم الا بإحداث تحولات جذرية في تبني العلم والمنهج العلمي واستثمار معطيات العلم الحديث (عبيدات وآخرون، 1999، ص17)

بذلك أصبح البحث العلمي شرطا هاما لتقدم المجتمع ويشتمل على مناحي الحياة كافة بما فيها العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، وتلافي الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها، يمنح هذه الاخيرة مصداقية ونجاعة واستقرار، مما ينعكس بالإيجاب على تطور وتنمية المجتمع.

في هذه الدراسة نحاول الإجابة بشكل أساسي على التساؤلات التالية:

-ما مدى مساهمة المنهج العلمي في التنمية المحلية؟

-ما هي الصعوبات التي تواجه استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

-يساهم المنهج العلمي في التنمية المحلية بشكل متدني من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين .

-الصعوبات المقترحة سبب في عدم استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

-تحديد مدى مساهمة المنهج العلمي في التنمية المحلية من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين.

-تحديد الصعوبات التي تواجه استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

-الوقوف على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المناهج العلمية في تنمية المجتمع.
-لفت النظر الى ضرورة دعم وتنمية القدرات وتوجيه الامكانيات المتاحة لخدمة قضايا التنمية المحلية.

-تبني استراتيجيات البحث العلمي لدفع عملية التنمية في مجتمعاتنا والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة بالتنمية.

تحديد مفاهيم الدراسة:

-**المنهج العلمي:** «عبارة عن مجموعة من التقنيات والطرق المصممة خصيصا لفحص الظواهر والمعارف المكتشفة والمراقبة حديثا أو لتصحيح وتكميل معلومات أو نظريات قديمة، تستند هذه الطرق أساسا على تجميع تأكيدات رصدية وتجريبية وقابلة للقياس تخضع لمبادئ الاستنتاج" (ويكيبيديا)

-**التنمية المحلية:** تعرفها (وفاء معاوي، 2010، ص52) "التنمية المحلية هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته

"-الاستاذ الجامعي: تعرفه الباحثان أنه كل من يمارس العمل الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي سواء كان العمل أكاديميا أو تدريسياً.

-الدراسات السابقة: خلال الاطلاع على الأدب النظري الذي تناول موضوع ومحتوى البحث، لفت انتباه الباحث مجموعة من الدراسات التي تناولت بعض جوانب وافكار الدراسة وهي كالتالي:

-دراسة الاعرجي (1995): في هذه الدراسة حدد الأعرجي عددا من المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي وهي: -نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة الأمر الذي يؤدي الى ارتكاب الأخطاء في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل الى الاستنتاجات السليمة.

-ضعف الثقة بمناهج البحث العلمي والاعتماد على طرق تقليدية في معالجة المشكلات. والنقص في الامكانيات المادية والتكنولوجية والأجهزة والأدوات التي تستخدم في البحث العلمي.

-المقاومة التي تبديها المؤسسات تجاه الباحثين ورفض التعاون معهم، وذلك خشية أن تكشف نتائج البحوث جوانب الخلل والاضطراب في تلك المؤسسات -دراسة محمد غانم (2000): بعنوان تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية واثره على التنمية الصناعية العربية، وكان من بين أهم نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى أن أهم معوقات البحث العلمي في الوطن العربي هي غياب السياسات العلمية والتكنولوجية في كل الدول العربية، فضلا على أن البحث العلمي يحتل مكانة هامشية في أنشطة الدول واهتماماتها، - عزلة البحث العلمي عن النشاط الوطني الإنمائي.

-دراسة نبيه عاقل (1992): تحت عنوان: البحث العلمي في الوطن العربي، دور الجامعات ومسؤولياتها، شملت هذه الدراسة 12 جامعة عربية، توصل الباحث خلالها إلى أن أهم معوقات البحث العلمي تتركز في: - ضعف الصلة

بين الباحثين والجهات المسؤولة عن التنمية في الدولة وكذلك ضعف الصلة
بالقطاع الخاص. (ححوف فتيحة، 2007، ص65)

-دراسة زكريا صيام (2004) بعنوان: واقع البحث العلمي وآفاقه المستقبلية في
العالم العربي توصل الباحث إلى أن أهم معوقات البحث العلمي في الوطن
العربي هي: تدني مستوى الانفاق على البحث العلمي، ونقص الأدوات البحثية،
وعدم ربط الجهود البحثية لأهداف التنمية الشاملة، بالإضافة إلى العقبات
الإدارية والبيروقراطية التي تواجه الباحثين في نشر بحوثهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة يمكن القول ان هذه الدراسات أستخدم
فيها المنهج الوصفي، كما تطرقت الى أهم معوقات البحث العلمي في الوطن
العربي وايضا البحث العلمي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية مثل
دراسة (محمد غانم، 2000)

والبحث العلمي في الوطن العربي ودور الجامعات كما في دراسة (نبيه عاقل 1992)
اختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في معالجتها للموضوع بحيث تم
التركيز في هذه الدراسة على واقع استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية
والصعوبات التي تواجه استخدامه، استفادت الباحثتان من مراجعة الدراسات السابقة
في تحديد منهج الدراسة، وتحديد أهم الاجراءات الاساسية، وبناء أداة الدراسة.

أولا : الخلفية النظرية

المنهج: هي مصدر بمعنى طريق وهي مشتقة من الفعل نهج بمعنى سلك،
وهو الطريق الذي يحدد لنا الوصول الى الحقيقة، أو هو مجموعة من القواعد
يتبعها الباحث في إعداد بحثه.

العلم: هيكل نظامي من المعرفة بحقيقة ظاهرة ما، في شكل يسمح لنا بالتعامل
معها بصورة مقبولة ومباشرة (مجدي عزيز، 1989، ص16)

أو هو الجهد المنظم الذي يقوم به الفرد عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر التي يلاحظها لاكتشاف سلسلة الاسباب والمسببات والتحكم فيها من أجل تحقيق المنفعة (محمد زكريا، 1999، ص15)

-خصائص المنهج العلمي:

أهم خصائص المنهج العلمي في البحث والتفكير وهي كالتالي:
الإمبريقية: وتشير إلى الاعتماد على الحواس في الوصول الى المعرفة وتشمل حواس الإنسان (السمع، والبصر، واللمس، والشم، والتذوق)، وتكتسب المعرفة العلمية أهميتها وقيمتها بمدى اتصالها بالملاحظة والتجربة العلمية. أما الملاحظة فهي: يقصد بها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة طبيعية للكشف عن صفاتها وخصائصها من أجل التوصل لمعرفة جديدة عنها.

أما تعريف التجربة فهي: ملاحظة ظاهرة ما، بعد تعديلها عن طريق التحكم في بعض ظروفها واصطناع ظروف جديدة بهدف فهمها والحصول على معرفة علمية دقيقة.

العقلانية: يتميز العالم عن الإنسان العادي في أنه عندما يلاحظ أو يشاهد ظاهرة ما فإنه لا يمر عنها مروراً عابراً بل يعمل عقله فيها، فيبدأ بجمع المعلومات، وطرح التساؤلات، وعمل المقارنات، واجراء التجارب، واستخلاص النتائج، واصدار التعميمات، فالعالم يتمتع بخاصية من خصائص المنهج العلمي وهي العقلانية، وهي صفة لنشاط منسوب إلى العقل الذي يوجه سلوك الباحث من خلال ملاحظاته ومشاهداته وتجاربه.

الموضوعية: يقصد بها التجرد والنزاهة وتحري الدقة، وتجنب أي حكم تمليه التحيزات الشخصية.

المراجعة والتصحيح الذاتي: إن العلم يصحح نفسه بنفسه، فالعلم لا ينبذ الحقائق والنظريات العلم القديمة ولا يعدل فيها أو يصححها إلا بعد التأكد من أنها خاطئة أو قاصرة عن التفسير الصحيح للأشياء والظواهر المرتبطة بها، وهذه الخاصية

جعلت العلم يجدد نفسه وينمو ويتطور باستمرار، ومن هنا تأتي أهمية متابعة كل ما هو جديد في العلم وذلك (www.nemry.org) / **تعليم** عن طريق الاطلاع الدائم **التنمية المحلية**: هي "العملية التي بواسطتها يتم تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، وثقافيا، وحضاريا من منظور تحسن نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في منظومة شاملة ومنكاملة. (وفاء معاوي، 2010، ص54)

أبعاد التنمية المحلية: تراعي التنمية المحلية ثلاث ابعاد رئيسية وهي كالتالي: **البعد الاقتصادي**: من أجل تنمية الاقليم المحلي، اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي وتصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق انتصاف البطالة من جهة وتوفير المنتجات الاقتصادية من جهة اخرى، وتعتمد التنمية المحلية كذلك على بناء الهياكل القاعدية المحلية، هذه الهياكل تستقطب رؤوس الموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة. (أحمد غريبي، 2010، ص7)

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الاحتباس الحراري ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. (المرجع السابق، ص9)

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة الأبعاد الثلاثة حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

ثانيا: الجانب الميداني واجراءاته المنهجية

1- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي، الذي يناسب الغرض من البحث، حيث تم جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج بخصوص مشكلة الدراسة المطروحة.

2-مجتمع الدراسة: تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل جميع الاساتذة الجامعيين في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة زيان عاشور بالجلفة، ممن هم على رأس العمل خلال السداسي الاول للعام الدراسي (2017-2018) حيث بلغ عددهم(152) أستاذ جامعي.

الجدول رقم(1) يبين توزيع افراد مجتمع الدراسة وخصائصها

النسبة	العدد	الصنيف	
71.05%	108	ذكور	الجنس
28.94%	44	إناث	
58.55%	89	علوم انسانية	الاختصاص
54.60%	83	علوم اجتماعية	
63.15%	96	محاضر	الرتبة الأكاديمية
36.84%	56	استاذ مساعد	

3- عينة الدراسة:

تم تحديد عينة عشوائية من مجتمع الدراسة قوامها(40) أستاذ جامعي بنسبة مئوية مقدارها (26.31%) من مجتمع الدراسة والجدول التالي يبين حسب البيانات الاولية للمستجيب كاملة (الجنس، الرتبة الاكاديمية)

الجدول رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة وخصائصها

النسبة	العدد	التصنيف	
57.5%	23	ذكور	الجنس
42.5%	17	اناث	

الاختصاص	علوم انسانية	19	47.5%
	علوم اجتماعية	21	52.5%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ محاضر	12	30%
	أستاذ مساعد	28	70%

4-أداة الدراسة: التي تعرف على أنها « أداة تتضمن مجموعة من الاسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الاجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث »(حسان، 2007، ص112)

فقد اعتمدنا عل استمارة من إعداد الباحثتان كأداة اساسية، حيث احتوت على مجموعة من العبارات تمثل الصعوبات المحتملة والتي تقف دون استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية، وسؤال يمثل وجهة نظر الاستاذ الجامعي حول مساهمة المنهج العلمي في التنمية المحلية ذلك انطلاقا من التراث النظري والدراسات السابقة.

-صدق وثبات الاداة

بعد بناء اداة الدراسة تم عرضها على بعض المحكمين، لإبداء رأيهم حول مدى انتماء ووضوح الفقرات ومناسبتها لغرض الدراسة، وسلامة اللغة، وازافة أو حذف ما يروونه مناسباً، وبعد ذلك تم إجراء بعض التعديلات وفق ملاحظات المحكمين ولأجل استكمال مستلزمات مقياس الثبات استخدمنا طريقة معامل الثبات الفا كرونباخ حيث بلغت قيمته (0.77).

5-الأساليب الاحصائية:

بعد جمع الاستمارات ومراجعتها تم تفريغ البيانات واستخلاص النتائج وذلك وفقا للأساليب الاحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية.

6-عرض وتحليل وتفسير النتائج:

6-1-نتائج التساؤل الاول :

-ما مدى مساهمة المنهج العلمي في التنمية المحلية؟

الجدول رقم (3) يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الأساتذة الجامعيين

مستوى الموافقة	عالي جدا	عالي	متوسط	متدني	متدني جدا
التكرار	1	3	8	26	2
النسبة المئوية	2.5%	7.5%	20%	65%	5%

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة قد بلغت (65%) وتشير هذه النتيجة الى مستوى متدني من الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، وهذه يتوافق وما أشارت اليه العديد من الدراسات.

حيث يعاني البحث العلمي من عدم قدرته على الاسهام الكافي في تطوير وتنمية المجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة كما أشارت الى ذلك دراسة (ححوف فتيحة، 2008) وهذا يؤكد ان تحقيق التنمية المحلية في أي مجتمع يتطلب الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية المتاحة، بأفضل ما يمكن وذلك من خلال الاعتماد على الابحاث العلمية وتبنى المنهج العلمي لتقديم حلول لمختلف المشكلات سواء اقتصادية او اجتماعية أو صحية أو تعليمية..

6-2- نتائج التساؤل الثاني:

ما هي الصعوبات التي تواجه استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية؟

الجدول رقم (4) يبين التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الأساتذة الجامعيين

العبارات	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
1-عدم ربط الجهود البحثية بأهداف التنمية المحلية	39	67.5%	1	2.5%
2-مقاومة التغيير	38	95%	2	5%
3-محدودية الثقة بالباحثين	36	90%	4	10%
4-محدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق المنهج العلمي	35	87.5%	5	12.5%
5-نقص الثقة بمناهج البحث العلمي	34	85%	6	15%
6-الاعتماد على الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات	32	80%	8	20%
7-عدم وجود تعاون بين الأكاديميين والممارسين	31	77.5%	9	22.5%
8-الاعتقاد أن منهجية البحث العلمي تصلح لحل مشاكل نظرية وليست صالحة لحل مشاكل تطبيقية	30	75%	10	25%

27.5%	11	72.5%	29	9-نقص الامكانيات المادية والتكنولوجية
30%	12	70%	28	10-سيطرة المعتقدات والعادات البالية على شرائح عديدة من أفراد المجتمع
32.5%	13	67.5%	27	11-الاعتقاد أن تنفيذ توصيات البحث العلمي تزيد من المسؤوليات الوظيفية للعاملين
35%	14	65%	26	12-الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي
35%	14	65%	26	13-قصور المعلومات عن أهمية المنهج العلمي
37.5%	15	62.5%	25	14-عدم الاسترشاد بنتائج وتوصيات البحوث
40%	16	60%	24	15-تدني الانفاق على البحث العلمي
42.5	17	57.5%	23	16-الامتناع عن إعطاء معلومات للباحثين
42.5%	17	57.5%	23	17-الامتناع عن الاستجابة لمستلزمات البحث العلمي
50%	20	50%	20	18-هجرة العلماء

يتضح من خلال الجدول رقم (3) وجود صعوبات تواجه استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين، حيث تم ترتيب الصعوبات حسب الاستجابات ونلاحظ ان عدم ربط الجهود البحثية بأهداف التنمية المحلية جاء في الترتيب الاول بنسبة (97.5%) وقد يرجع ذلك الى ان المشكلة في الجزائر تكمن في وجود بحوث علمية وغياب من يستهلكها ذلك ان مؤسسات التنمية المحلية ما زالت تعتبر البحث العلمي والمنهج العلمي ثانويا، اذ من المفروض أن يكون هناك ربط وتواصل بين الجهود البحثية والتنمية المحلية واتفقت هذه النتيجة الى حد ما مع ما توصلت اليه دراسة (نبيه عاقل 1992) من أن ضعف الصلة بين الباحثين والجهات المسؤولة عن التنمية في الدولة تعتبر من العوائق المهمة. وفي الترتيب الثاني تأتي مقاومة التغيير من بين أهم الصعوبات بنسبة (95%) تم محدودية الثقة بالباحثين تليها محدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق المنهج العلمي تم نقص الثقة بمناهج البحث العلمي، وهذا ما يتفق مع الكثير من الدراسات العربية مثل دراسة (عاصم الاعرجي، 1995) وعدم قناعة معظم المؤسسات المحلية بجدوى المنهج العلمي في حل مشاكلها وفي تطورها وتنميتها

يعتبر مشكل كبير لذا يجب تغيير هذه الفكرة ووضع استراتيجيات واضحة للبحث العلمي في الجزائر، ومن بين أهم الصعوبات الاعتماد على العشوائية والارتجال في اتخاذ القرارات والتدابير، وجاءت في الترتيب السادس، وقد أدت هذه العشوائية الى الكثير من حالات الفشل والاحباط في حل المشاكل.

فالتنمية الحقيقية في أي مجتمع تتطلب جهودا مكثفة في انتاج المعرفة وتطبيقها وتبني المنهج العلمي، عموما يمكن القول ان هذه النتيجة اختلفت مع بعض الدراسات في ترتيب الصعوبات، ووجود صعوبات أخرى لم تذكر فيها.

الاستنتاج والتوصيات:

إن البحث العلمي هو المحرك لكل تقدم في كافة المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، وتطوره من أهم القضايا التي يجب أن نوليها اهتمامنا ومما تبغي الإشارة إليه هو أن المنهجية ليست مجرد قواعد وخطوات علمية أو مجرد مجموعة من التقنيات والأساليب التي يجب أن يتبعها الباحث خلال إنجاز بحثه وإنما هي في جوهرها طريق للتفكير السليم والمنطقي. يمكن للمجتمع العربي والجزائري بالأخص أن ينهض ويلحق بركب التقدم إذا آمن بأهمية البحث العلمي ودوره، وباستخدام المنهج العلمي.

ومما سبق يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم الأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث مع العمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية المحلية في الجزائر.
- ضرورة تفعيل المخابر العلمية وربطها بالمؤسسات التنموية المختلفة.
- لفت النظر إلى ضرورة دعم وتنمية القدرات وترشيد القرارات وتوجيهها.
- تلافي الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات.
- لفت الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه المنهج العلمي في التنمية المحلية.

قائمة المراجع

- أحمد غريبي (2010): أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية، الجزائر.
- حفوف فتيحة (2007): معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، كليب الآداب والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- حسان هشام (2007): منهجية البحث العلمي، مطبعة الفنون البيانية، ط1، الجزائر.
- مجدي عزيز ابراهيم (1989): مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية، المكتبة الأنجلو مصرية، ط1، مصر.
- محمد زكريا عناني (1999): مناهج البحث وتحقيق النصوص، دار النهضة العربية، ط1، لبنان.
- محمد زيان عمر (2002): البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، مصر.
- عبيدات ذوقان (1999): البحث العلمي (مفهومه، وأدواته، وأساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، السعودية.
- عربي بومدين (2016): دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر.
- وفاء معاوي (2010): الحكم المحلي الرشيد كآلية في التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

<http://www.joradp.dz/jo2000/2008/010Ap23>

www.nemri.erj/